# مساهمة قائمة حسابات النتائج كمخرج لنظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

## دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة

# Contribution of the list of results accounts as an output of the accounting information system in developing the financial performance of the economic institution A field study at the Tourism Management Organization in biskra

# Contribution de la liste des comptes de résultats en tant que sortie du système d'information comptable dans le développement de la performance financière de l'institution économique Une étude de terrain à l'Organisation de Gestion du Tourisme à biskra

**هلايلي إسلام[1] *.**

**تاريخ الإرسال:** 2020/03/25 **تاريخ القبول:** 2020/05/08 **تاريخ النشر:** 2021/06/20

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية قائمة حسابات النتائج كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من خلال استخدام المؤشرات المالية المشتقة منها، ومساهمتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وصولا إلي تطويره، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة نظرية لمتغيرات الدراسة أولا وصولا إلي الدراسة التطبيقية التي كانت بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة التي من خلالها قمنا بحساب المؤشرات المشتقة من قائمة حسابات النتائج المستخرجة وفق الطريقة المباشرة وتحليلها وتفسيرها حيث كانت النتيجة موضحة للدور المهم الذي تمثله هذه القائمة من تغطيتها أولا لنقص الموجود في القوائم الأخرى وهذا لما تستطيع هذه القائمة من دراسته من خلال إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من تحليل الأرصدة الوسطية وتبيان الغاية من حسابها وصولا إلي أهم النسب التي يمكن حسابها انطلاقا من حسابات النتائج مع قراءة إدارية لها وهو ما يقود المؤسسة إلي التقييم ومنه تطوير أدائها المالي، كما تمت الإشارة إلي التكامل الموجود بين القوائم المالية في دعم كل ذلك.

**الكلمات المفتاحية:** نظام المعلومات المحاسبية؛ قائمة حسابات النتائج؛ تقييم الأداء المالي؛ تطوير الأداء المالي.

**Abstract :**

The study aimed to highlight the importance of the list of results calculations as one of the outputs of the accounting information system through the use of financial indicators derived from it, and its contribution in evaluating the financial performance of the institution and up to its development, and to achieve this goal we have studied the theory of the study variables first up to the applied study in the tourism management institution in Biskra Through which we calculated the indicators derived from the list of calculations of the extracted results according to the direct method, and

* هلايلي إسلام.

[1] Helaili islam, University of Biskra, Banking and Business Administration laboratory, Algeria, helaili.islam@univ-biskra.dz.

analyzed and interpreted them. The result was illustrated by the important role that this list represents from its coverage first to the lack of existing in the other lists and This is when this list can study it by giving a clear picture of the financial position of the institution from analyzing the intermediate balances and showing the purpose of its calculation, up to the most important ratios that can be calculated from the results accounts with an administrative reading for them, which leads the institution to the evaluation and from it the development of its financial performance And it was also pointed out the complementarity that exists between the financial statements in support of all this.

**Keywords**: Accounting information system; statement of results accounts; evaluation of financial performance; development of financial performance.

**Résumé :**

L'étude visait à mettre en évidence l'importance de la liste des calculs de résultats comme l'une des sorties du système d'information comptable à travers l'utilisation d'indicateurs financiers qui en dérivent, et sa contribution à l'évaluation de la performance financière de l'institution et jusqu'à son développement, et pour atteindre cet objectif, nous avons étudié la théorie des variables de l'étude jusqu'à l'étude appliquée dans l'institution de gestion du tourisme à Biskra Grâce à laquelle nous avons calculé les indicateurs dérivés de la liste des calculs des résultats extraits selon la méthode directe, et les avons analysés et interprétés. Le résultat a été illustré par le rôle important que cette liste représente de sa couverture d'abord au manque d'existence dans d'autres listes et C'est à ce moment que cette liste peut l'étudier en donnant une image claire de la situation financière de l'établissement en analysant les soldes intermédiaires et en montrant l'objectif de son calcul et en atteignant les ratios les plus importants qui peuvent être calculés à partir des comptes de résultats avec une lecture administrative pour cela qui conduit l'établissement à l'évaluation et à partir de là développer sa performance financière Et il a également été souligné la complémentarité qui existe entre les états financiers à l'appui de tout cela.

**Mots clés** : Système d'information comptable; état des comptes de résultats; évaluation de la performance financière; évolution de la performance financière.

**مقدمة:** تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وهي تعمل جاهدة على تزويد جميع مستخدمي هذه المخرجات بمعلومات محاسبية ذات خصائص نوعية وذلك من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة ومن أهم هذه المخرجات نجد قائمة حسابات النتائج حيث تزيد هذه القائمة من فعالية نظام المعلومات المحاسبية إذ توفر مستوي مناسب من الإفصاح من جهة وتزود العديد من الأطراف بالمعلومات حول للأعباء والإيرادات المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية من جهة أخري، ويوضح حساب النتائج الكيفية التي تجمع بها ثروة المؤسسة، وذلك من خلال إبراز كيفية تكوين الثروة الإيرادات وكيفية تخفيضها الأعباء مرورا بحساب عدة نتائج وسيطية قبل الوصول إلي النتيجة الصافية للدورة، والتي تعبر عن الرصيد الصافي للثروة المحققة في دورة مالية بعد اقتطاع الضرائب.

● **طرح الإشكالية:** ونحاول في هذه الدراسة التطرق إلي قائمة حسابات النتائج من خلال اختبار قدرة المؤشرات المالية المشتقة منها على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على جميع نقاط القوة والضعف التي تقود المؤسسة إلي تطوير أدائها المالي في المستقبل، ومن هنا سعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي الأتي:

**ما دور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة حسابات النتائج في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**

● **أسئلة الدراسة:** وللإجابة على التساؤل الرئيس نطرح الأسئلة الفرعية التالية.

**أ.** ما هي أهمية قائمة حسابات النتائج مقارنة مع باقي القوائم المالية الأخرى؟

**ب.** كيف تساهم قائمة حسابات النتائج في تقييم وتطوير الأداء المالي للمؤسسة؟

**ت.** هل تعتمد المؤسسات الاقتصادية على تحليل وتفسير المؤشرات المشتقة من قائمة حسابات النتائج فقط لتطوير أداءها المالي.

● **فرضيات الدراسة:** وعليه ننطلق من الفرضيات التالية.

أ. توفر قائمة حسابات النتائج مستوي من الإفصاح لا توفره القوائم المالية الأخرى.

ب. تقودنا المؤشرات المالية المشتقة من قائمة حسابات النتائج إلي تقييم وثم تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

ت. تعتمد المؤسسات الاقتصادية على تحليل وتفسير المؤشرات المشتقة من قائمة حسابات النتائج فقط لتطوير أداءها المالي.

● **أهداف الدراسة:** تسعي هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية.

**أ.** التعريف بقائمة حسابات النتائج كإحدى المخرجات الهامة لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.

**ب.** التعريف بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة حسابات النتائج ومساهمتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

**ت.** أهمية المؤشرات المالية المشتقة من قائمة حسابات النتائج والمستخدمة في تقييم الأداء المالي في توجيه المؤسسة نحوا تطوير أداءها المالي.

● **منهج الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي للتعرف على قائمة حسابات النتائج والتعرف أيضا على الأداء المالي وكيفية تقييمه، واعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال التحليل المالي لمخرجات قائمة حسابات النتائج واشتقاق أهم المؤشرات المالية منها التي تقود نحو تطوير الأداء المالي للمؤسسة في المستقبل وهذا لإبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما الجانب التطبيقي سنعتمد فيه على دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة وذلك لإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على هذه المؤسسة وذلك للفترة 2016/2018.

● **أدوات الدراسة:** من أجل إنجاز هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المشكلة من الكتب والمقالات والرسائل الجامعية هذا فيما يخص الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على مقابلة إطارات مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة، ووثائق ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة لذات المصلحة.

● **الدراسات السابقة:** ومن أهم الدراسات التي تطرقت إلي جزء من هذا الموضوع أو مست أحدي متغيراته والتي إطلاعنا عليها الدراسات التالية.

أ. **الدراسة الأولي: بعنوان (دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)**، من إعداد بزقراري حياة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2011، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول ما هو دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة للاقتصادية؟

و لقد قسمت الباحثة الدراسة إلى قسمين الجانب النظري و تضمن فصلين، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للأداء المالي، أما الفصل الثاني فكان بعنوان المعلومات المحاسبية و تقييم الأداء المالي أما الجانب التطبيقي فكان بعنوان استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

- و من أهم ما توصلت إليه الدراسة فيما يخص النتائج النظرية فقد توصلت الباحثة إلى.

✓ تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد على تحسين الاختلالات و استغلال الفرص.

✓ المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام كبير باعتبارها من الموارد الهامة والقوائم المالية من أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسن الأداء المالي.

- أما فيما يخص النتائج الميدانية فقد توصلت الباحثة إلى:

✓ المؤسسة الاقتصادية تستطيع الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المشتقة من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومنه الوقوف على وضعية المؤسسة الحالية ومعرفة الاختلالات وذلك بغية تحسينها.

- أما أوجه الشبه بين هذه الدراسة و دراستنا فيكمن في هدف الدراستين ألا و هو إبراز دور المعلومات المحاسبية المستمدة من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- أما فيما يخص أوجه الاختلاف فتكمن في الدراسة الميدانية ففي هذه الدراسة كانت الدراسة الميدانية في مؤسسة المطاحن الكبرى بالجنوب بسكرة ولقد ركزت الباحثة على جميع مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي، أما دراستنا فقد كانت في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة وقد ركزنا على قائمة حسابات النتائج في تطوير الأداء المالي فقط.

ب. **الدراسة الثانية: بعنوان ( دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ 2008/2005)**، من إعداد بن خروف جليلة، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، غير منشورة، 2009، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات ؟

و لقد قسمت الباحثة الدراسة إلى قسمين فالجانب النظري اشتمل على ثلاث فصول، الفصل الأول بعنوان مفاهيم حول المعلومات المالية نظم المعلومات والأنظمة الخبيرة، أما الفصل الثاني فكان بعنوان المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، أما الفصل الثالث فكان بعنوان دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، أما الجانب التطبيقي فكان بعنوان دراسة تطبيقية لأهمية المعلومات المالية في المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ 2008/2005.

- و أهم ما توصلت إليه الدراسة نذكر:

✓النظم الخبيرة هي من أهم مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي حيث تقوم باستغلال الخبرة و المهارات البشرية في حل المشاكل و برمجتها في الحاسوب لمعالجة المعلومات و اقتراح الحلول الممكنة.

✓تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة و تقييدها في قائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق و ذلك اعتمادا على المخطط المحاسبي الوطني و مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد تم إضافة قائمتي جدول تدفقات الخزينة و جدول التغير في الأموال الخاصة، و يشكل هذا النظام الجديد تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ الدولية، و الذي يسمح بتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية.

✓إن الاختلاف في عرض و إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و تقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل ، كما و أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من درجة الإبلاغ المالي و المحاسبي في القوائم المالية.

- أما أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا فهو من خلال محاولة تقييم الأداء المالي بالاعتماد على المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية و دورها في اتخاذ القرار.
- أما أوجه الاختلاف بين الدراستين فتكمن في أن الدراسة السابقة تم فيها تقييم الأداء المالي بالاعتماد على التحليل بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي المستخرجة من قائمة الميزانية، أما فيما يخص دراستنا فقد تم الاعتماد على التحليل بواسطة المؤشرات المشتقة من قائمة حسابات النتائج، كما و أننا تطرقنا إلى المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي لقائمة حسابات النتائج.

● **هيكل الدراسة:** من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة، ارتأينا تناول النقاط التالية.

- ✓ **ماهية الأداء المالي.**
- ✓ **قائمة حسابات النتائج كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.**
- ✓ **المؤشرات المالية المشتقة من قائمة حسابات النتائج.**
- ✓ **دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة** EGTB.

**1. ماهية الأداء المالي.** وسيتم التطرق إلي الأداء المالي في العناصر التالية.

**1.1 تعريف الأداء المالي.** ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي من خلال الأدبيات نجد ما يلي.

أ. **التعريف الأول:** يعرف الأداء المالي بأنه "جزءا من الأداء الكلي للمؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم" (الخطيب، 2010، صفحة 45)

ب. **التعريف الثاني:** وكذلك يعرف الأداء المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مؤسسة اقتصادية ويسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخري لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات" . (فوزي و التيجاني، 2015، الصفحات 30- 31)

ومن التعاريف السابقة نستخلص بأن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هو الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف، وتختلف الخطط والأهداف والموارد من مؤسسة إلي أخري حسب نوع المؤسسة وحجم نشاطها.

**2.1 أهداف الأداء المالي**. ويمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأداء المالي في الأتي:

أ. **تحقيق الأرباح:** إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيدة لها، فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطى احتياجاتها ويضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة. (الحسني، 2013، صفحة 234)

ب. **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة فالعجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض . (توفيق، 1986، صفحة 21)

ت. **تحقيق المردودية:** تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وكمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل (الرأس المالي الاقتصادي والرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة. (العامري، 2007، صفحة 602)

ث. **السيولة واليسر المالي:** تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية و اللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية و المستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي، فالمؤسسة التي تدير السيولة و اليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح و الاحتفاظ بها . (حنفي، 2005، صفحة 55)

**3.1 أهمية الأداء المالي:** و للأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية نذكر منها أهمها وهي كما يلي: (الخطيب، 2010، صفحة 46)

أ. متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.

ب. متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها.

ت. المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.

ث. المساعدة في فهم التفاعل مع البيانات المالية.

**4.1 تقييم الأداء المالي:** وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة التي تساهم في عملية نمو واستمرار وتطوير نشاط المؤسسة المالي، حيث نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات المالية، لما تقدمة من معلومات وبيانات مالية تعكس الوقائع المالية للمؤسسة المستخدمة في تقيم أدائها المالي، وعليه وجب التحدث عن عملية التقييم حيث أن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة وعليه نتطرق إلي تعريف تقييم الأداء المالي من خلال ما اطلعنا عليه من أدبيات.

أ. **التعريف الأول:** حيث يعرف تقييم الأداء المالي بأنه " قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويميه واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه و اقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل". (الجميعي، 1984، صفحة 83)

ب. **التعريف الثاني:** ويعرف كذلك بأنه " قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف متعددة لها علاقة بالمؤسسة". (دلال و زعيبط، 2017، صفحة 342)

من خلال ما سبق نجد أن عملية تقييم الأداء لها أهمية كبيرة في المؤسسة، فعلى أساسها يتم تحديد مدى تحقيق النتائج المرسومة وكذلك يتم التأكد من الاستغلال الأمثل لمواردها، و لتقييم الأداء المالي في المؤسسة يتم استعمال العديد من الأدوات و الطرق إلا إننا سنركز اهتمامنا على الطرق الأكثر انتشارا و استعمالا و التي تعتمد على عامل الكم، كون الأداء المالي يعتمد على أرقام و إحصائيات رقمية و من هنا يمكن ذكر أهم الطرق من بينها التحليل المالي، بحوث العمليات، الموازنات التقديرية، لوحة القيادة، حيث أجمع معظم الباحثين على أن التقييم الجيد للأداء المالي يعتمد على التحليل المالي ويعد هذا الأخير من الطرق و الأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وهو ما سنتطرق إليه في النقطة التالية.

**5.1 التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية:** ويمكن التطرق إلي التحليل المالي من خلال التعاريف التي تناولتها أدبيات هذا الموضوع وهي كتالي.

أ. **التعريف الأول:** حيث يعرف التحليل المالي بأنه " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عليها وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق منها مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة " . (محمد، 2005، صفحة 12)

ب. **التعريف الثاني:** ويعرف التحليل المالي بأنه عملية مراجعة للمعلومات المالية والمحاسبية بهدف التقييم الموضوعي للأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة. (lahille, 2007, p. 1)

وعليه يعتبر التحليل المالي أداة لاستخلاص المعلومات المالية من واقع البيانات المتوفرة بالقوائم المالية على وجه الخصوص بهدف التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ بأدائها في المستقبل وهذا من أجل مساعدة إدارة المؤسسة

والمستثمرين وغيرهم على اتخاذ القرارات وعليه يتم التأكيد على أهمية التحليل المالي الذي يسمح بأساليبه المتعددة من توفير أدوات ومعايير رقابية فعالة تسمح بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من جوانبها المتعددة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها عامة والأهداف المالية خاصة ورسم خطط إستراتجية بناء على تحليل بيئتها الحالية ومعالجة نقاط ضعفها.

**2. قائمة حسابات النتائج كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.** وقبل التحدث عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وقائمة حسابات النتائج وجب لنا التطرق إلي تعريف نظام المعلومات المحاسبية أولا حيث يعرف بأنه " أحد مكونات التنظيم الإداري ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلي الأطراف الخارجية والداخلية من خلال التقارير والقوائم المالية لاتخاذ القرارات المناسبة ". (موسكوف، مارك، ترجمة، أحمد، و سعيد، 2002، صفحة 25)

وبالحديث عن القوائم المالية فنجدها هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية وتتمثل في مجموعة من القوائم التي تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة، ولقد حددت المادة 25 من قانون 07-11 من النظام المحاسبي المالي أنه على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيقها لهذا النظام أنها ملزمة بإخراج قوائم مالية سنوية، ويستثني في هذا الكيانات الصغيرة، وتضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر تلي إقفال السنة المالية وينبغي أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى، ويحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الخاصة بالمؤسسة كتسمية الشركة بما فيها الاسم التجاري و رقم السجل التجاري و نوع القوائم المالية حسابات فردية أو حسابات مدمجة وتاريخ إقفال الحسابات وتقدم القوائم المالية وجوبا بالعملة الوطنية ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في القوائم المالية إلى ألف وحدة، وتقدم القوائم المالية كذلك المعلومات التي تتيح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة .(الرسمية، العدد19، 2009، صفحة 22)

وقد حدد النظام المحاسبي المالي القوائم المالية بخمسة قوائم يتم إخراجها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية وهي قائمة الميزانية، قائمة حساباب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية و حسابات النتائج. (الرسمية، العدد19، 2009، صفحة 22)

وبالرجوع للحديث عن قائمة حسابات النتائج نجدها هي المخرج رقم اثنان لنظام المعلومات المحاسبية لأي مؤسسة و تعرف وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المادة (1.230) من القانون 07-11 بأنها بيان ملخص الأعباء والنواتج المنجزة

من الكيان خلال السنة المالية ولا تأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب وتبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح الكسب أو الخسارة. (الرسمية، العدد19، 2009، صفحة 24)

إضافة لما سبق يمكن أن ترتب الأعباء أو النواتج حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها في قائمة حسابات النتائج للمؤسسة، كما تحتوي هذه القائمة على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية وهذا ما يسمح للمؤسسة بتقييم أدائها. (معتوق، 2017، صفحة 80)

وتتكون قائمة حسابات النتائج من. (دادان و دادان، 2011، صفحة 371)

أ. النواتج: هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة، باستثناء الزيادات الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلي الأموال الخاصة.

ب. الأعباء: هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلي المساهمين في الأموال الخاصة، ويشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع والأجور والاهتلاكات.

ت. النتيجة الصافية: تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابق لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو النواتج، وتمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في النواتج على الأعباء وتمثل خسارة في الحالة العكسية. (الرسمية، العدد 27، 2008، صفحة 14)

ويتم عرض قائمة حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي وفق المادة (2.230) من القانون 07-11 والتي تعرض من خلالها نتيجة السنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة ويجب أن تحتوي قائمة حسابات النتائج وفق هذه المادة على المعلومات الدنيا التالية. (الرسمية، العدد19، 2009، الصفحات 24- 25)

أ. تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

ب. منتجات الأنشطة العادية.

ت. المنتوجات المالية والأعباء المالية.

ث. أعباء المستخدمين.

ج. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة .

ح. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.

خ. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

د. نتيجة الأنشطة العادية.

ذ. العناصر الغير العادية (المنتجات وأعباء).

ر. النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

ز. النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلي شركات المساهمة.

وفي حالة حساب النتائج المدمج إضافة لما سبق تظهر العناصر التالية حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية، حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

حيث تقوم المؤسسات بإعداد قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة وكما يمكنها إعداده أيضا حسب الوظيفة فتستعمل في ذلك زيادة على القائمة السابق مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصياتها واحتياجاتها، ويوضح النظام المحاسبي المالي شكل قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، وكما يوضح المحتوي المعلوماتي لقائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة في الجريدة الرسمية.

**3. المؤشرات المالية المشتقة من قائمة حسابات النتائج:** انطلاقا من المعلومات التي ينتجها حسابات النتائج حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي يمكن استخراج النسب التالية التي تعتبر كمؤشرات مالية لقياس الأداء أي اعتمادها كمعيار كمي لتقييم الكفاءة والفعالية وهي كتالي. (بومدين و ساحل، 2016، الصفحات 35- 38)

**1.3 نسب المردودية:** وهي كتالي.

أ. **المردودية التجارية:** تحسب وفق العلاقة التالي.

**المردودية التجارية= النتيجة العادية / رقم الأعمال.**

إذا كانت هذه النسبة منخفضة فمعناه أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في تكاليف(تكاليف عالية) وبالتالي فالمؤسسة ضعيفة الكفاءة .

ب. **المردودية الاقتصادية:** وتقيس مدي تحقق رأس المال الاقتصادي (مجموع الأصول) للفائض النقدي وتحسب وفق العلاقة التالي. **المردودية الاقتصادية = النتيجة العملية / الأصول.**

أو **= الفائض الخام للاستغلال/ الأصول.**

والنسبة الأولي أفضل مدلوليه لان اهتلاكات الأصول محسوبة في النتيجة العملية مما يجعلها اصدق تعبير.

ت. **المردودية المالية:** وتحسب وفق العلاقة التالي.

**المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.**

وهي مساهمة الأموال الخاصة في خلق النتيجة الصافية هذه المردودية تأخذ بعين الاعتبار مدي مساهمة مصدر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع ارتفاع هذه النسبة دليل على فعالية استخدام الأموال الخاصة.

ويمكن للمؤسسة استخدام النسبة التالية.

**المردودية المالية= النتيجة العادية الصافية / الأموال الخاصة.**

وهذا من اجل التخلص من اثر النتيجة غبر العادية لان هذه الأخيرة ناتجة عن ظروف استثنائية لا تتكرر بالضرورة وبالتالي لا تبني عليها التنبؤات.

**2.3 المؤشرات المختلفة:** وهي كتالي.

أ. **درجة التكامل العمودي** : وتحسب وفق العلاقة التالية.

**درجة التكامل العمودي = القيمة المضافة للاستغلال/ رقم الأعمال**

**أو = القيمة المضافة للاستغلال/ إنتاج الدورة**

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد دلت على أن المؤسسة تعتمد إستراتجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكيات الوسيطية ( استهلاكات الدورة، أو كما يسمي كذلك أدبيات المحاسبة الوطنية الاستهلاكيات الإنتاجية) بينما انخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على سياسة التركيب.

ب. **الإنتاجية:** يمكن استعمال القيمة المضافة لاستغلال كمقياس لإنتاجية بعض العناصر مثلا القيمة المضافة للاستغلال المتعلقة باليد العاملة وتحسب وفق العلاقة التالية.

**الإنتاجية= القيمة المضافة للاستغلال/ أعباء المستخدمين.**

حاصل القسمة يدل على الوحدات النقية من القيمة المضافة التي تنتجها كل وحدة نقدية من أعباء المستخدمين.

ت. **عدد مرات تغطية الفوائد:** وتحسب وفق العلاقة التالية.

**عدد مرات تغطية الفوائد= الربح قبل الفوائد والضرائب/ فوائد القروض.**

تقيس هذه النسبة الدرجة التي يمكن لصافي الدخل أن ينخفض إليها دون أن يؤثر على مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية، وحاصل القسمة المتحصل عليه يشير إلي عدد مرات تسديد الفوائد اعتمادا على الربح الإجمالي.

ث. **العائد على الاستثمار:** ويحسب وفق العلاقة التالية.

**العائد على الاستثمار= الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول.**

يقيس هذا العائد مدي فاعلية استخدام مجموع الأصول فالهدف من استخدام الأصول عموما هو تعظيم الأرباح.

ج.**ربح السهم:** ويحسب وفق العلاقة التالية.

**ربح السهم = النتيجة الصافية / عدد الأسهم**

تعبر هذه النسبة عن نصيب السهم من الأرباح الصافية، إن ارتفاع هذه النسبة يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين، هذه المعلومة مهمة خاصة لحملة الأسهم الذين يملكون النصيب الأكبر من الأسهم تسمح هذه النسبة بتتبع نمو المؤسسة أما المساهمين الصغار فتهمهم النسبة التالية.

**ربح السهم= الأرباح الموزعة على الشركاء / الأموال الخاصة.**

حيث تدل هذه النسبة على مردودية الأموال الموظفة.

## 4. دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة EGTB.

**1.4 التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:** مؤسسة التسيير السياحي بسكرة **Entreprises de gestion du tourisme Biskra** (باختصار E.G.T.Biskra)، المنشأة بالمرسوم رقم (83- 216) الصادر في 26 مارس 1983، انبثقت عن عملية إعادة هيكلة قطاع السياحة، والتي مست الشركات الوطنية ALTOUR وSONATHERM ، وفي المرحلة الأولى ورثت المؤسسة الوحدات التالية نتيجة إعادة الجدولة مركب حمام الصالحين بسكرة، فندق الزيبان بسكرة، فندق سوف الوادي، وفي خطوة ثانية تقررا إعادة تطوير المؤسسة تجسد بالمرسوم رقم (85- 48) بتاريخ 2 مارس 1985، الأخيرة ركزت على نقل جزء من التراث سابقا، تديرها مؤسسة التسيير السياحي للشرق (E.G.T.Est) إلى مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، متمثلا في الوحدات التالية فندق الواحة تقرت، فندق لوس الوادي، فندق القلعة المسيلة.

وكجزء من تنفيذ القانون (88-01) المؤرخ في 12 يناير 1988 الخاص بتوجيه المؤسسات العامة الاقتصادية، تحولت مؤسسة التسيير السياحي (E.G.T.Biskra)، بقانون التوثيق رقم 483 مؤرخة 21 مارس 1990، إلى شركة ذات أسهم، و قد حدد رأس المال الأولي بـ 20.000.000 دينار جزائري مقسمة إلى 200 سهم بقيمة 100000 دينار للسهم، المساهمات موزعة كما يلي صندوق المساهمات الخدماتية 40%، صندوق مساهمات البناءات30%، صندوق مساهمات الصناعات المختلفة 30%.

وفي عام 1992، استفادت الشركة من إجراءات التوحيد المالية التي سمحت لها بالزيادة في رأس مالها بمقدار حوالي 89 مليون دينار، ليصبح رأس مال الشركة مقدرا ب 109.000.000 دينار جزائري، وقد اشتركت هذه الزيادة في رأس المال بالكامل من قبل صندوق الخدمات الذي أصبح المساهم الأكبر ب % 89 ، وفي عام 1994 تم نقل الأسهم بين صندوق مختلف الصناعات والخدمات لصالح هذه الأخيرة لي يكون رأس المال في ذلك الوقت، على النحو التالي:

- صندوق المساهمات الخدمية 1030 سهم بنسبة 94,5% من رأس المال.
- صندوق مساهمات مختلف الصناعات 60 سهم بنسبة 05,5% من رأس المال.

وفي سنة 1995 عرف رأس المال زيادة بمقدار 91 مليون دينار ليصبح قيمته 200.000.000 دج ناتجة عن ارتفاع قيمة حصة السهم من 100000 دينار جزائري إلي 183486 دينار جزائري، مع إعادة تنظيم الشركة القابضة حيث أصبحت مملوكة بالكامل لشركات تسيير مساهمات الدولة (SGP GESTOUR) سنة 2000، نتيجة لإنشاء شركات تسيير مساهمات الدولة، وتم تعزيز قاعدة رأس المال للشركة في عام2007 بزيادة، وارتفع هذا الأخير من 200.000.000 دج إلى قيمة 782.000.000 دج، حيث تم الاكتتاب بشكل كامل بواسطة مؤسسة تسيير مساهمة الدولة وفي30 مارس 2013 تم زيادة رأسمال إلى 835. 400. 000 دج بواسطة إدماج رصيد الحسابات الجارية للشركاء.

وطبيعة عمل المؤسسة يتمثل في مهمة الترويج للسياحة، فهي مسئولة عن تطوير وإدارة وتنظيم وتسويق أي منشأة سياحية في الصحراء، نشاطها يتعلق أساسا بالفنادق والمنتجعات والمركبات السياحية، واستثمرت الشركة كنشاط ثانوي، منذ عام 1996، في المطاعم وإعداد الموظفين وتدار الشركة من قبل مجلس إدارة يتألف من ستة أعضاء، بوجود عضوين يمثلان حقوق العمال، وحاليا تدار من طرف مدير عام، ووظائف المؤسسة الرئيسية مراقبة من المديرية العامة، وتتمثل في مديرية الوسائل والإدارة، مديرية المالية والمحاسبة، مديرية العمليات والتسويق والمرافق، وحدة التدقيق.

**2.4 عرض قائمة حسابات النتائج لمؤسسة الدراسة للفترة 2018/2016 ودراسة مؤشراته المالية.** وبما أن قائمة حسابات النتائج أحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، و التي يمكن على أساسه استخراج مختلف المؤشرات المالية التي تطرقنا إليها سابقا و المساعدة على اتخاذ القرارات المالية، وفي دراستنا هذه سنحاول دراسة قائمة حسابات النتائج للمؤسسة المعدة بالطريقة المباشرة والتي تصنف فيها الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح من حساب مجاميع التسيير الرئيسية وهي بمثابة أرصدة وسيطية تسمح في النهاية بحساب النتيجة الصافية للدورة المالية وبعدها نقوم باشتقاق المؤشرات المالية لذات القائمة وذلك لفترة ثلاثة سنوات متتالية.

**الجدول رقم (01): تطور قائمة حسابات النتائج للمؤسسة للفترة 2018/2016** (وحدة القياس دج)

| الحساب | البيان | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| **70** | المبيعات والمنتجات الملحقة | 718971296.65 | 595651868.99 | 545743679.02 |
| **72** | تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع | 0 | 0 | 0 |
| **73** | الإنتاج المثبت | 0 | 0 | 0 |
| **74** | إعانات الاستغلال | 0 | 0 | 0 |
| | السلع والخدمات المتبادلة بين فروع المؤسسة (منتجات) | 23813587.29 | 43047359.01 | 55515800.58 |
| | **1- إنتاج السنة المالية** | **742784883.94** | **638699228.00** | **601259479.60** |
| **60** | المشتريات المستهلكة | -178720011.03 | -157141372.48 | -159064444.62 |
| **61** | الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى | -21025930.84 | -31264809.78 | -29468313.72 |
| | السلع والخدمات المتبادلة بين فروع المؤسسة (أعباء) | -23813587.29 | -43047359.01 | -55515800.58 |
| | **2- استهلاك السنة المالية** | **-223559529.16** | **-231453541.27** | **-244048558.92** |
| | **3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)** | **519225354.78** | **407245686.73** | **357210920.68** |
| **63** | أعباء المستخدمين | -298316710.20 | -276435486.41 | -284447411.48 |
| **64** | الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | -28412660.45 | -22770305.75 | -21019977.49 |
| | **4- إجمالي فائض الاستغلال** | **192495984.13** | **108039894.57** | **51743531.71** |
| **75** | المنتجات العمليات الأخرى | 964024.02 | 1188623.43 | 2807590.16 |
| **65** | الأعباء العملياتية الأخرى | -6639406.60 | -4307761.56 | -4428501.30 |
| **68** | المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | -84319856.79 | -80351367.82 | -105895473.10 |
| **78** | استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات | 20395509.31 | 10688935.16 | 15719390.27 |
| | **5- النتيجة العملياتية** | **122895954.07** | **35258323.78** | **-40053462.26** |
| **76** | المنتوجات المالية | 12930348.30 | 10785342.45 | 9972222.22 |
| **66** | الأعباء المالية | 0 | 0 | -12261.92 |
| | **6- النتيجة المالية** | **12930348.30** | **10785342.45** | **9959960.30** |
| | **7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)** | **135826302.37** | **46043666.23** | **-30093501.96** |
| **695** | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | -25604713.70 | -7344696.68 | **-10000.00** |
| **692** | الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية | 2249806.60- | -16600180.82 | **-589734.94** |
| | **مجموع منتجات الأنشطة العادية** | **777074465.57** | **661362129.04** | **629758682.25** |
| | **مجموع أعباء الأنشطة العادية** | **-669102683.50** | **-606062978.67** | **-660451919.15** |
| | **8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **107971782.07** | **55299150.37** | **-30693236.90** |
| **77** | عناصر غير عادية(منتجات) (يجب تبيانها) | 0 | 0 | 0 |
| **67** | عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها) | 0 | 0 | 0 |
| | **9 -النتيجة غير عادية** | 0 | 0 | 0 |
| | **10-صافي نتيجة السنة المالية** | **107971782.07** | **55299150.37** | **-30693236.90** |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة.

ومن أجل تحليل المحتوي المعلوماتي لقائمة حسابات النتائج يجب أولا تحليل الأرصدة الرئيسية التي توردها هذه القائمة، ومن ثم نقوم باستخدام التحليل عن طريق المؤشرات المالية للحصول على صورة أوضح عن تطورات نتائج المؤسسة.

**1.2.4 تحليل الأرصدة الرئيسية لقائمة حسابات النتائج للفترة المدروسة:** وذلك كالأتي.

أ. من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال المسجلة خلال سنوات الدراسة في انخفاض مستمر من سنة إلي أخري حيث سجلت انخفاض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ليليه انخفاض أخر سنة 2018 حيث أن القيمة المضافة لاستغلال تعتبر مؤشر مهم في التحليل المالي لأنها تقودنا إلي قياس الأداء الصافي للمؤسسة من خلال إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها أي تقييم الحجم الاقتصادي للمؤسسة وهي وضعية غير مريحة للمؤسسة يجب عليها تداركها وهي ناتجة عن انخفاض معتبر في رقم أعمال المؤسسة.

ب. ومن الجدول السابق نلاحظ أن الفائض الخام للاستغلال هو الأخر في انخفاض مستمر حيث سجل انخفاض سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 ويليه انخفاض أخر سنة 2018 حيث يختص الفائض الخام للاستغلال بقياس الأداء الكلي الاقتصادي للمؤسسة عن طريق استغلال مواردها البشرية والمادية وهو يمثل الفائض الناتج عن عملية الاستغلال وهو يحدد المردودية الحقيقية لاستغلال وهو يمثل مدي مساهمة دورة الاستغلال في خلق الثروة ويجب على المؤسسة مراجعته واتخاذ ما تراه مناسبا من اجل جعل هذا الفائض يساهم مساهمة فعالة في خلق ثروة المؤسسة.

ت. ومن الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة العملياتية في تدهور مستمر حيث سجلت انخفاض خطير خلال سنوات الدراسة بنسب مختلفة حيث سجلت انخفاض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم انخفاض سنة 2018 سجلت به قيمة سالبة وتدل النتيجة العملياتية عن مدي مساهمة دورة الاستغلال ودورة الاستثمار معا في خلق ثروة المؤسسة حيث أن التثبيتات لا تدخل مباشرة في خلق الثروة لكن يتم استغلالها لهذا الغرض وعليه في حساب النتائج لا تظهر التثبيتات ولكن يظهر اثر استخدامها وهو تدهور قيمتها بالقدر الذي تحملته الدورة وعليه نجد بان مردودية الأموال المستثمرة لا تتناسب مع تكلفتها وبذلك سيساهم ذلك في تهديم القيمة الاقتصادية المحققة من خلال دور الاستغلال.

ث. ومن الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة المالية هي الآخرة سجلت انخفاض خلال سنوات الدراسة حيث انخفضت سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 ثم سجلت انخفاض أخر سنة 2018 وتعبر النتيجة المالية عن النشاط المالي للمؤسسة في تكوين ثروة المؤسسة ويمكن الاعتماد على النتيجة المالية في تقييم أداء المؤسسة في خلق الثروة بمقارنتها مع مؤسسة في نفس النشاط ولها نشاط مالي هي الآخرة ، وأما إذا كانت المؤسسة ليس لها نشاط مالي فلا يمكن مقارنتهما، وتجدر الإشارة هنا إلي أن النشاط المالي في المؤسسة لا يساهم بشكل كبير في خلق الثروة.

ج. ومن الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضرائب سجلت انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة حيث سجلت انخفاض سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 ثم انخفاض سنة 2018 لتسجل به قيمة سالبة وهي تعبر عن

النتيجة الإجمالية للمؤسسة من ممارستها نشاطها وهي نتيجة غير مريحة للمؤسسة ستؤدي بها إلي مواجهة مشاكل في المستقبل.

ح. ومن الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية المحققة من طرف المؤسسة خلال سنوات الدراسة في انخفاض مستمر حيث سجلت انخفاض سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 ثم انخفاض أخر سنة 2018 سجلت من خلاله نتيجة سالبة، وهو ما يجعل المؤسسة في وضعية صعبة يجب استدراكها باعتبار أن المؤسسة تشغل نشاط مهم في قطاع أكثر أهمية وفي منطقة مهمة أيضا.

**2.2.4 تحليل قائمة حسابات النتائج من خلال أهم المؤشرات المالية المشتقة منها:** وانطلاقا من المعلومات التي ينتجها حساب النتائج حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمستخرج من نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة، يمكن استخراج النسب التالية التي تعتبر كمؤشرات مالية لقياس الأداء أي اعتمادها كمعيار كمي لتقييم الكفاءة والفعالية وهي كتالي.

**1. نسب المردودية:** وهي كما يلي.

أ. **المردودية التجارية:** وتحسب وفق الجدول التالي.

**الجدول رقم (02): تطور المرودية التجارية**

| المؤشر المالي | قانون الحساب | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | النسبة | النسبة |
| المردودية التجارية | النتيجة العادية / رقم الأعمال | 0.18 | 0.07 | 0.05 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

● **التحليل:** من خلال الجدول السابق نلاحظ بان نسبة المردودية التجارية خلال سنوات الدراسة منخفضة بعض الشيئ وانه خلال السنتين الاخيرتين سجلت انخفاض ملحوظ وهذا يدل على ان المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف وهذا ما سيؤدي بالمؤسسة الي ان تكون ضعيفة الكفاءة وعليه يجب على المؤسسة ان تهتم وتراجع هذه النسبة.

ب. **المردودية الاقتصادية:** وتحسب وفق الجدول التالي.

**الجدول رقم (03): تطور المرودية الاقتصادية**

| المؤشر المالي | قانون الحساب | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | النسبة | النسبة |
| المردودية الاقتصادية | النتيجة العملية / مجموع الأصول | 0.05 | 0.012 | -0.014 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

● **التحليل:** وتشير هذه النسبة إلي الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة أي تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائض في إطار النشاط الاستغلالي دون اعتبار لشروط التمويل سياسات الاستثمار والتوزيع، ومن الجدول نجد أن هذه النسبة منخفضة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت إنخفاض سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وبعدها سجلت انخفاض أخر سنة 2018 حقق به هذا المؤشر قيمة سالبة ويدل ذلك على أن المردودية الاقتصادية اي مدي تحقيق راس المال الاقتصادي اي مجموع الاصول للفائض النقدي معدومة بل وساهم في زيادة أعباء المؤسسة وهي وضعية حرجة يجب تداركها في اقرب وقت ممكن.

ت. **المردودية المالية:** وتحسب وفق الجدول التالي.

**الجدول رقم (04): تطور المرودية المالية**

| المؤشر المالي | قانون الحساب | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | النسبة | النسبة |
| المردودية المالية | النتيجة الصافية / الأموال الخاصة | 0.052 | 0.026 | -0.015 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

● **التحليل:** وتشير هذه النسبة إلي مساهمة الأموال الخاصة في خلق النتيجة الصافية حيث نجد هذه النسبة منخفضة جدا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت قيمة سالبة في سنة 2018 وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بدل من التمويل الداخلي في تكوين النتيجة الصافية وهي سياسة غير رشيدة قد تؤدي بالمؤسسة إلي مخاطر.

**2. المؤشرات المختلفة:** وهي كتالي.

أ. **درجة التكامل العمودي:** وتحسب وفق الجدول التالي.

**الجدول رقم (05): تطور التكامل العمودي**

| المؤشر المالي | قانون الحساب | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | النسبة | النسبة |
| التكامل العمودي | القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال | 0.72 | 0.68 | 0.65 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

● التحليل: نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة التكامل خلال سنوات الدراسة قريبة من الواحد رغم اختلاف النسبة خلال السنتين الأخيرتين إلا أن التغير يعتبر طفيف وتدل جميع النسب المسجلة على أن المؤسسة تعتمد إستراتجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكيات الوسيطية نعني بها استهلاكات الدورة.

ب. **الإنتاجية:** حيث يمكننا هنا استعمال القيمة المضافة للاستغلال كمقياس لإنتاجية بعض العناصر مثل اليد العاملة وذلك وفق الجدول التالي: **الجدول رقم (06): تطور الإنتاجية**

| المؤشر المالي | قانون الحساب | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | النسبة | النسبة |
| الانتاجية | القيمة المضافة للاستغلال / أعباء المستخدمين | 1.74 | 1.47 | 1.25 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

● **التحليل:** نلاحظ من خلال الجدول ان حاصل القسمة لهذا المؤشر في انخفاظ مستمر خلال سنوات الدراسة وهو ما يعكس إنخافض في مردود اليد العاملة، حيث تفسر هذه النسبة مقدار كل وحدة نقدية من اليد العاملة في انتاج القيمة المضافة.

**ت. عدد مرات تغطية الفوائد:** وتحسب وفق الجدول التالي.

**الجدول رقم (07): تطور عدد مرات تغطية الفوائد**

| المؤشر المالي | قانون الحساب | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | النسبة | النسبة |
| عدد مرات تغطية الفوائد | الربح قبل الفوائد والضرائب / فوائد القروض | - | - | 3.26 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

● **التحليل:** تقيس هذه النسبة الدرجة التي يمكن لصافي الدخل ان ينخفض اليها دون ان يؤثر على مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية وحاصل القسمة المتحصل علية سنة 2018 يشير الي عدد مرات تسديد الفوائد اعتماد على الربح الاجمالي وهي وضعية مريحة للمؤسسة.

**ث. العائد على الاستثمار:** ويحسب وفق الجدول التالي.

**الجدول رقم (08): تطور العائد على الاستثمار**

| المؤشر المالي | قانون الحساب | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | النسبة | النسبة |
| العائد على الاستثمار | الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول | 0.06 | 0.02 | -0.011 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

● **التحليل:** يقيس هذا العائد مدي فاعلية استخدام مجموع الاصول حيث أن الهدف من إستخدام الاصول عموما هو تعظيم الارباح ومن الجدول نجد ان النسب المسجلة خلال سنوات الدراسة هي نسبة منخفضة الا انه سجلت قيمة سالبة سنة 2018 وهي وضعية غير مريحة للمؤسسة تفسيرها هو انا اصول المؤسسة لا تخلق الثروة لها.

ج. **ربح السهم:** ويحسب وفق الجدول التالي.

**الجدول رقم (09): تطور أرباح الأسهم**

| المؤشر المالي | قانون الحساب | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | النسبة | النسبة |
| ربح السهم | النتيجة الصافية/ عدد الأسهم | 99.05 | 50.73 | -28.15 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة حسابات النتائج.

● التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ بان هذه النسبة في انخفاض مستمر إلي أن بلغت قيمة سالبة في السنة الأخيرة من الدراسة وهذه القيم ستؤثر لا محالة على وضعية المؤسسة اتجاه المستثمرين الجدد حيث تعبر عن نصيب السهم من الأرباح الصافية وان ارتفاع هذه النسبة يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين.

**خاتمة:**

من خلال الدراسة توصلنا إلي أن قائمة حسابات النتائج من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وهي تختلف في إعدادها عن المخرجات الأخرى مما يجعلها إحدى القوائم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عليها فهي تمد مستخدمي القوائم بمعلومات مهمة عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وخلق الثروة، و تكون هذه المعلومات ذات مضمون أعمق واشمل إذا ما تم ربطها بالمعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى للتوصل إلي مؤشرات فعالة في تقييم الأداء المالي وتحديد القدرة الايرادية للمؤسسة.

● **الإجابة عن فرضيات الدراسة.**

أ. بالنسبة للفرضية الأولي التي تقول " توفر قائمة حسابات النتائج مستوي من الإفصاح لا توفره القوائم المالية الأخرى " من خلال الدراسة تم التأكد من صحة هذا الافتراض حيث توصلنا إلي أنه في قائمة حسابات النتائج يتم بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية بهدف المساعدة في تقييم التدفقات النقدية الدخلية الحالية واستخدامها للتنبؤ بالتدفقات النقدية الدخلية المستقبلية وهو ما لا توفره القوائم المالية الأخرى وعليه يمكن للمؤسسة أن تصل إلي التقييم المستمر لأدائها المالي من خلال هذه القائمة.

ب. بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول " **تقودنا المؤشرات المالية المشتقة من قائمة حسابات النتائج إلي تقييم ثم تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، من خلال الدراسة تم التأكد من صحة هذا الافتراض حيث توصلنا إلي أن قائمة

حسابات النتائج توفر مؤشرات مالية تسمح للمسير المالي من خلال تحليلها ومقارنتها بدورات أخرى بأن يقف على جميع نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة وفحص جميع جوانبه وتداركها، وبذلك تساهم هذه القائمة في تطور الأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.

**ت.** بالنسبة للفرضية الثالثة التي تقول" **تعتمد المؤسسات الاقتصادية على تحليل وتفسير المؤشرات المشتقة من قائمة حسابات النتائج فقط لتطوير أداءها المالي.** من خلال الدراسة تم نفي هذا الافتراض حيث توصلنا إلي أن قائمة حسابات النتائج تعبر عن الثروة المحققة من طرف المؤسسة أو التي اكتسبتها المؤسسة خلال السنة المالية دون الأخذ بعين الاعتبار هل تم تحصيل الإيرادات وتسديد الأعباء مما يجعلها وحدها لا تكفي لتقييم والحكم عن الأداء الكلي للمؤسسة، لذا يجب دراسة القوائم الأخرى على اعتبار أنها مكملة لبعضها البعض لان القوائم المالية تترجم معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، وعليه لا يمكن الاعتماد على قائمة واحدة لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بل لابد من الربط بين المعلومات الواردة في كافة القوائم المالية لتكوين الرأي واتخاذ القرارات السليمة.

- **نتائج الدراسة:** من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة التسيير السياحي بسكرة توصلنا إلي النتائج التالية.

**أ.** يعتبر التحليل المالي أداء مهمة في يد المؤسسة تستخدمها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المتمثلة أساس في القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

**ب.** تعتبر قائمة حسابات النتائج قائمة تتميز عن باقي القوائم المالية الأخرى فهي ليست بديلا لأي قائمة أخري وإنما مكملة لها.

**ت.** اغلب المؤشرات التي قمنا بحسابها اعتماد على قائمة حسابات النتائج كانت نتائجها ضعيفة بعض الشيء خاصة سنة 2018 مما يدل على أن المؤسسة بها مجموعة من نقاط الضعف مما يتوجب على المؤسسة إعادة النظر في هذه النقاط ووضع حلول عاجلة لها.

**ث.** تساهم قائمة حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة والوقوف على جميع الاختلالات التي يجب على المؤسسة أن تتداركها وهو ما يقود المؤسسة إلي تطوير أداءها المالي في المستقبل.

- **توصيات الدراسة:** في ضوء النتائج السابقة نوصي بما يلي.

**أ.** يجب إعطاء قدر كبير من الاهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية بنظام المعلومات المحاسبية ومخرجاته، لما لهو من دور في توفير معلومات محاسبية تساعد في تقييم الأداء المالي.

**ب.** ضرورة الاستفادة من المعلومات التي توفرها قائمة حسابات النتائج من خلال مؤشراتها المالية.

**ت.** يجب أن تهتم جميع المؤسسات بمؤشرات قائمة حسابات النتائج وتحللها وتفسرها للوصول لتطوير أدائها المالي.

## المراجع


lahille, j. p. (2007). *analyse financiere.* paris france: dunod edition.

الجريدة الرسمية. (2008). *العدد 27.* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الجريدة الرسمية. (2009). *العدد19* (المجلد 19). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

جمال معتوق. (ديسمبر, 2017). تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة المؤسسة العمومية لانتاج الحليب ومشتقاته مجمع CIPLAIT وحدة ملبنة التل مزلوق سطيف للفترة 2015/2014. (جامعة قسنطينة الجزائر، المحرر) *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* .

جميل أحمد توفيق. (1986). *الإدارة المالية.* بيروت لبنان: دار النهضة العربية.

حطاب دلال، و نور الدين زعيبط. (جوان, 2017). تقييم الاداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مؤسسة اريسلور ميتال عنابة مركب الحديد والصلب 2014/2012. (جامعة ام البواقي، المحرر) *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد01.*

ستيفن موسكوف، جسكمين مارك، ترجمة، حامد حجاج احمد أحمد، و كمال الدين سعيد. (2002). *تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.* السعودية: درا المريخ للنشر.

شعوبي محمد فوزي، و إلهام التيجاني. (جوان, 2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2011/2005. *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد 17.*

صالح مهدي محسن العامري. (2007). *إدارة الأعمال.* الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد الغاني دادان، و عبد الوهاب دادان. (2011). المنظور المالي لنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و 39 وحول الصنف 1 و 5 . *الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر.* الجزائر.

عبد الغفار حنفي. (2005). *تقييم الأداء ودراسات الجدوى.* الإسكندرية مصر: الدار الجامعية.

فلاح الحسن الحسني. (2013). *إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر* (المجلد 02). الأردن: دار وائل للنشر.

فؤاد عبد المنعم الجميعي. (1984). تقويم دور المؤسسة النوعية في العراق. (جامعة الموصل، المحرر) *مجلة تنمية الرافدين* .

محمد محمود الخطيب. (2010). *الأداء المالي واثره على عوائد أسهم الشركات* (المجلد 01). عمان الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

منير شاكر محمد. (2005). *التحليل المالي مدخل صناعة القرارات.* عمان الأدرن: دار وائل للنشر.

يوسف بومدين، و فاتح ساحل. (2016). *تيسير التسيير المالي للمؤسسة* (المجلد 01). الجزائر: دار بلقيس.